او القول فالمراد بها الفائدة التامة اي التركيبية لا الناقصة التي
هي الافرادية اذ هي غير معتد بها في نظرهم وخرج به ما لا فائدة
فيه كالمركب الاضافي والمزجي والاسنادي المسبوق بكبر وتحوه
ودخل فيه ما لا يجهل معناه كالسماء فوقنا والارض تحتنا الان
يا اذ يفيد المفيد بالفعل فلا يسمى كلاما وعليه جرى بعضهم
واقتصاره هنا على ذكر المفيد كما في الاوضح مغن عن ذكر المركب
اذ المفيد بالمعنى المذكور يستلزم التركيب واعتبر بعضهم في الكلام
القصد ليخرج كلام النايم ونحوه فانه عارٍ عن القصد وجرى عليه
في المغني والشذور واسقطه قوم لعدم اعتباك عندهم وصححه
ابو حيان وتبعهم المصنف هنا وفي الاوضح وما قيل في الاعتذار
عن المصنف في عدم ذكره من ان المفيد مستلزم له اذ حسن سكوت
المتكلم يستدعي ان يكون قاصدا بما تكلم به فغير مسلم ولو
سلم فيكون قوله في المغني وغيره مقصودا مستدركا الان
يقال انه من قبيل التصريح بما علم التزاما واعلم ان بين اللفظ
والافادة عموما من وجه لصدقهما على قام زيد ونحوه وانفراد
اللفظ بصدقه على المفرد والافادة بصدقهما على الاشارة
والصور التي يتالف منها الكلام ستة اسمان فعل واسم
فعل وثلثة اسما فعل واربعة اسما جملة الشرط وجوابه
او القسم وجوابه وهو جزاء ان احتمل الصدق والكذب والا
فانشا والاصح انحصاره فيهما وان الجملة اعم منه واقل ائتلافه
عند النحاة جزء كان او انشا ما سمين حقيقة كهذا يد او حكما
كزيد قائم فان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم
المفرد بدليل انه لا يبرز مع التثنية والجمع بخلاف الفعل مع

مرفوعه

مرفوعه المستتر فسقط ما قيل ان زيدا قايم ثلثة اسما لا
اسمان فقط كذا قيل فليتامل او من فعل واسم كقام زيد
ونعم العبد ولا يشترط في جزئي الكلام ان يلفظ بهما معا كما
مثل بل قد يلفظ باحدهما دون الاخر كما ستعلم وقد لا يلفظ
بهما معا كالمقدر بعد نعم في جواب من قال اقام زيد اذ الكلام
هو المقدر بعدها على الصحيح والتاليف وقوع الالفة بين
الجزئين فهو اخص من التركيب اذ هو ضم كلمة الى اخرى فاكثر
فكل مولف مركب ولا عكس بالمعنى اللغوي فصل عمدة
لا انواع الاعراب وعلاماته وقد تقدم معنى الاعراب لغة وشرطا
وانواع الاعراب الذي هو جنس لها عند النحاة اربعة بالاستقراء
وهي رفع بحركة او حرف ونصب بذلك او بحذف وكلا
يوجد في المعرب من اسم وفعل فالرفع فيهما نحو زيد
يقوم والنصب فيهما نحو ان زيدا لن يقوم وجر بحركة او
حرف ولا يوجد الا في اسم لخمته ولان كل مجرور مخبر عنه
في المعنى والمخبر عنه لا يكون الا اسما نحو مررت بزيد فزيد
في المعنى مخبر عنه بانه ممرور به وجزم بسكون او حذف ولا
يوجد الا في فعل وذلك نحو لم يقم لثقله وليكون الجزم فيه
كالعوض من الجر لما فاته من المشاركة فيه فتحصل لكل من
صيغ المعرب ثلثة اوجه من الاعراب وقيل انما اختص به لانه
لو دخل على الاسم لادى وجوده الى عدمه وما ادى وجوده
الى عدمه كان باطلا وذلك ان المنون من الاسماء ان جزم التقى
فيه ساكنان الحرف المجزوم والتنوين فحرك الساكن الاول
فيودي وجود الجزم الى عدمه وغير المنون محمول عليه وقدم

الحرفي

Copyright (c) King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)